رسالة فى

الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية

سمير مرقس

مكتبة الشروق

رسالة فى

الأصولية البروتستانتية

والسياسة الخارجية الأمريكية

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

مكتبة الشروق

القاهرة - كوالا لمبور - جاكارتا

رسالة في الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية

قانون الحرية الدينية كنموذج

سمير مرقس

مكتبة الشروق

(١)

الأصولية الـپروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية
الجذور التاريخية

القارئ لتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها ، يمكنه أن يلحظ إلى أى حد مثل الدين أساسًا أقيم عليه العالم الجديد (أمريكا)٠ لقد حمل المهاجرون الجدد، أو ما اصطلح على تسميتهم « الـپيوريتانيين - Puritans » سنة ١٦٢٠ معهم العقيدة الـپروتستانتية (الكالڤينية بالأساس) ، التى كانوا يحاولون ، بلا طائل ، تطبيقها فى إنجلترا٠ ولكنهم طوردوا واضطهدوا ، فراح يحدوهم الأمل بإمكان العيش وفقًا لمبادئ الإصلاح الكالڤينى على الأرض الجديدة٠ وعلى الرغم من أن الكالڤينية كان لها رؤيتها الخاصة للعالم وللحياة وللإنسان وخلاصه ، إلا أن هذه الرؤية لم تكن منبتة (منقطعة) الصلة عن الواقع الاجتماعى الذى وجدت فيه٠ لقد كانت لهذه الرؤية جذورها الاجتماعية والمعرفية بحكم نشأتها فى سياق مجتمعى خاص وفى لحظة تاريخية محددة ، ألا وهو السياق الأوروپى بتفاعلاته التاريخية المحتدمة آنذاك؛ لذا فإن الانتقال بهذه الرؤية إلى العالم الجديد كان يتطلب قدرًا من المواءمة٠

وإذا كان علماء الاجتماع (الاجتماع الدينى بصفة خاصة) يقولون بأن العقائد الدينية والكنائس تعكس المجتمعات التى تهيمن عليها بقدر ما تعكسها هذه المجتمعات بدورها أيضًا ، وقد يتفق البعض أو يختلف مع هذه المقولة ، ولكن الحالة الأمريكية تمثل تعبيرًا مثاليًا لما يقول به هؤلاء العلماء٠ وعليه نجد الكالڤينية وقد تطورت لتتناسب مع الوضع - العالم الجديد ، فالمؤكد أن الأرض الجديدة ليست إنجلترا ولكنها أمريكا ، حتى وإن أسموها إنجلترا الجديدة ، كما أن العالم الجديد - أمريكا - فرض نفسه على العقيدة المهاجرة ، فتطورت من نفسها لتستجيب إلى حاجة العالم الجديد

لمرجعية تحكم حركته الناشئة. **لذا لم يكن غريبًا وبحسب چان پيارفيشو أن « يولد المجتمع والدين فى آن واحد » ، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من الپروتستانت فقد كانوا قوة غالبة ، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم.**

لقد ذهب كثير من الباحثين إلى أن المهاجرين الجدد : الپروتستانت ، كانوا متأثرين باليهودية تأثرًا مركبًا : لاهوتيًا ، وتاريخيًا ، وكتابيًا ، وسياسيًا ، حيث أفرز هذا التأثير صيغة « تعايش » بين الپروتستانتية واليهودية بقيت إلى الآن ، وبالذات فى الاتجاهات والتيارات الأصولية. **ويعود هذا التأثر لرؤية المستوطنين الجدد - الپروتستانت للعالم الجديد باعتباره « القدس الجديدة » ، حيث شعروا أن تجربتهم الناشئة تجعلهم متماثلين مع المنفيين والعبرانيين الذين ذكروا فى التوراة. فأصبحت أمريكا لديهم « كنعان الجديدة » ، فهم فروا مثل العبرانيين القدامى من عبودية « فرعون » (الملك چيمس الأول ملك إنجلترا) من « أرض مصر » (إنجلترا) بحثًا عن ملاذ فى الأرض الجديدة الموعودة من الاضطهاد الدينى.**

وكان لهذا الشعور أثره على أرض الواقع ؛ تمثل فى الكيفية التى تعايش بها المستوطنون الجدد مع المكان ، من حيث إطلاق أسماء عبرانية على الأماكن التى يغدون إليها ، وإطلاق أسماء عبرانية على المواليد الجدد - **يضاف إلى ما سبق فرض تعلم اللغة العبرية فى المدارس والجامعات ، ويشار هنا إلى أن أول دكتوراه منحتها جامعة هارڤارد فى العام ١٦٤٢ كانت حول موضوع « العبرية هى اللغة الأم » وكان أول كتاب يصدر فى أمريكا « سفر المزامير » ، وأول مجلة تصدر حملت عنوان « اليهودى ». لقد باتت أمريكا بالنسبة للمستوطنين الجدد « النموذج الروحى للعهد القديم العبرى » ، بل نجدهم يسمون أنفسهم « أطفال إسرائيل - Children of Israel ».**

وتأكد هذا التعاطف أكثر وأكثر ، بين الپروتستانتية واليهودية ، عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تشهد موجات من الهجرات الكثيفة من اليهود والكاثوليك، فلوحظ كيف كانت العلاقة أكثر حميمية بين الپروتستانت واليهود ، وعلى النقيض تمامًا كانت العلاقة بين الپروتستانت والكاثوليك. لقد وجدت أرضية مشتركة بين البروتستانتية واليهودية لم تتحقق بين الپروتستانتية والكاثوليكية. وسرعان ما كان

لهذه العلاقة الحميمة تجلياتها العملية ؛ **فمع بداية القرن الثامن عشر ، احتلت فلسطين « كوطن لليهود » ، مكانة خاصة لدى البروتستانت ، الأمر الذى ولد اعتقادًا راسخًا فى اللاهوت البروتستانتى الأمريكى بضرورة البعث اليهودى . إن هذه العلاقة ، أدت إلى أن تتضمن الثقافة البروتستانتية فى وجهها الأصولى كثيرًا من تعاليم اليهودية الروحية والعقائدية ثم الصهيونية اليهودية لاحقًا ؛ حيث أصبح « هناك ميل بروتستانتى قوى للاعتقاد بأن معنى المسيح المنتظر يجب أن ينتظر عودة الدولة اليهودية »**. لقد مال البروتستانت إلى هذا التوجه بل يمكن القول بأنهم اعتنقوه ، وسعوا إلى ضرورة العمل من أجل الإحياء القومى للشعب اليهودى ، والتقوا عمليًا مع الحركة الصهيونية فى مبادئها . وهذا هو مؤسس الكنيسة المورمونية القس چوزيف سميث ، يتبنى نظرية البعث اليهودى فى فلسطين ، وتلحق به كوكبة من ألمع اللاهوتيين الإنجيليين مثل سايروس سكوفيلد والقس وليم بلاكستون، حيث عملوا على إنشاء مستوطنات لليهود مثلما فعل وردر جريسون الذى قام « بإنشاء مستوطنة زراعية يهودية لتدريب المهاجرين اليهود على شئون الزراعة والإنتاج الزراعى ». ثم يرصد المؤرخون التحول المهم من مجرد التعاطف الوجدانى والتبرير اللاهوتى إلى الضغط السياسى لتحقيق هذا الهدف الروحى - السياسى ، ألا وهو إقامة وطن يهودى ، **فنجد القس بلاكستون يقوم بتأسيس منظمة تدعى « البعثة العبرية من أجل إسرائيل - Hebrew Mission on Behalf of Israel » لم تزل مستمرة فى مهمتها حتى اليوم باسم جديد هو « الزمالة اليسوعية الأمريكية -American Messianic Fellowship » والتى تعد قلب جهاز الضغط Lobby الصهيونى فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويرصد هنا أن أول عمل يمكن أن يندرج تحت أعمال الضغط هو ما قام به بلاكستون من جمع توقيعات تأييد لإقامة وطن صهيونى فى فلسطين ، ورفع عريضة بذلك إلى الرئيس الأمريكى آنذاك(*) . ولم يمض وقتٌ طويلٌ حتى وافق الكونجرس الأمريكى بمجلسيه**

(*) وقد قام ويليام بلاكستون (١٨٤١ - ١٩٣٥) - المبشر الإيفانجيلى ، والذى يعتبر واحدًا من أبرز المسيحيين الصهيونيين الأمريكيين - بزيارة لفلسطين حاجًا إلى الأرض المقدسة برفقة ابنته عام ١٨٨٨ ، وتمخضت زيارته عن الشعار الذى استغلته الصهيونية اليهودية بعد ذلك استغلالا بالغ الفعالية فيما تعلق بالضمير الغربى . فكما قال إنه أفزعه وابنته « الشذوذ المتمثل فى أن فلسطين هذه تركت هكذا أرضا بغير شعب بدلا من أن تعطى لشعب بغير أرض ».

<=

على وعد بلفور. وتوالى الدعم السياسى الرسمى وأيضًا الشعبى بتكوين العديد من المنظمات والكيانات التى صارت بمثابة جماعات ضغط مؤثرة ذات طبيعة « أخطبوطية » فى أنحاء أمريكا.

وهكذا اتحد الدينى بالسياسى واللاهوتى بالتاريخى فخلق علاقة مميزة ، بين البروتستانتية واليهودية بشكل عام ، وبين الأصولية البروتستانتية والصهيونية اليهودية بشكل خاص ، بل زاد الأمر أن تأسس ما سمى بالصهيونية المسيحية. لقد آمنت الصهيونية المسيحية قبل تأسيس دولة إسرائيل بعودة اليهود كشعب إلى أرضه الموعودة فى فلسطين ، وإقامة كيانه الوطنى فيها ، تمهيدًا للعودة الثانية للمسيح وتأسيسه مملكة الألف عام. وبعد قيام إسرائيل ، أخذت الصهيونية المسيحية تنظر إلى إسرائيل كحدث وإشارة تؤكد معتقداتها.

على الجانب الآخر شعر البروتستانت بالمزاحمة من قبل الكاثوليكية الوافدة الجديدة إلى أمريكا من حيث مشاركتها لما حققته البروتستانتية من امتيازات وسلطات دينية فى مواجهة الدولة ، **الأمر الذى دفع البروتستانت بالمطالبة بتطبيق المبدأ النظرى بفصل الدين عن الدولة.** وقد تم لهم ذلك حين تقرر إدخال مبدأ الفصل فى صلب الدستور الأمريكى ، والذى عُدَّ التعديل الدستورى الأول عام ١٧٨٩ ونص على ما يلى :

وفى سنة ١٨٩١ ، تقدم بلاكستون بـ « عريضة » إلى الرئيس الأمريكى بنيامين هاريسون مطالبًا بتدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين. وجمع على العريضة توقيعات ٤١٣ من كبار الأمريكيين المسيحيين البارزين ، كان من بينهم عميد أسرة روكلفر آنئذ ، جون روكفلر ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ورئيس مجلس النواب ، وعدد كبير من أعضاء مجلس الشيوخ ، ورؤساء تحرير عدد من الصحف الكبرى.

وجاء فى عريضة بلاكستون :

«.. طبقًا لتوزيع الرب أرضه على الأمم ، تظل فلسطين (وطن اليهود) ، وتظل ملكًا لهم غير قابل للتصرف ، طردوا منه بالقوة الغاشمة. وعندما كانوا يفلحونها كانت فلسطين أرضًا مثمرة أقامت أود ملايين عديدة من بنى إسرائيل الذين عملوا بكد فى وديانها وعلى سفوح تلالها فلقد كانوا أمة زراعية منتجة بقدر ما ظلوا أمة ذات باع تجارى عظيم ، وكانوا مركز الحضارة والدين. فلم لا تضطلع الدول الكبرى التى أعطت بلغاريا للبلغار وصربيا للصرب بإعادة فلسطين لليهود ..؟».

« لن يصدر الكونجرس أى قانون بصدد ترسيخ الدين أو منع ممارسته » وأكد على ما سبق فى معرض تفسيره لهذا النص ، الرئيس چيفرسون عام ١٨٠٢ ، عندما أرسل رسالة إلى جماعة من رجال الدين فى إحدى كنائس ولاية كونيتكت ، أعلن فيها أن :

« **هدف التعديل الأول فى الدستور هو إنشاء حائط فاصل ما بين الكنيسة والدولة** »٠ وهذا يعنى أنه يحظر على الكونجرس سن قوانين تؤسس دينًا أو تمنع حرية التعبير الحر الدينى أو تجبر أحدًا على اتباع دين معين بأى وسيلة ، أو أن تساعد الدولة على ذلك ماديًّا أو معنويًّا٠ وبقدر ما حال الدستور دون قيام الدولة بدعم أى دين ، فقد ألحق بهذه الفقرة الدستورية فقرة أخرى تنص على الحق فى حرية التعبير الدينى لكل الأديان٠

بيد أن النص الدستورى لم يمنع أن يجعل تطبيقه أو عدم تطبيقه أمرًا خاضعًا لموازين القوى فى المجتمع٠ فالپروتستانت منذ أن وفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقعوا « وثيقة دستورية أولية - May Flower Compact » ، تنشئ ثيوقراطية تضع البلد الجديد فى « رعاية الله » ، رابطة ربطًا وثيقًا بين المجالات الاجتماعية والدينية ، لقد جاءوا ليعيشوا إيمانهم ؛ لذا فإن تراجعهم عن ذلك لاحقًا ، إنما هو تراجع تكتيكى أملته الظروف٠ فالحياة فى ظل تعددية مذهبية فرضت عليهم ذلك مؤقتًا حتى تتغير الأوضاع وهنا يصبح النص الدستورى خاضعًا فى تفسيره للواقع وللأطراف الفاعلة فيه ومدى قوتها لحظة التفسير٠

والثابت تاريخيًّا وفى أوقات كثيرة ، أن النصوص الدستورية لم تمنع من ضغط التحالفات الدينية فى اتجاه ما يخص قضايا بعينها تمس حياة الناس اليومية ، بل امتد هذا الضغط ليشمل قضايا خاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية كما سنرى لاحقًا٠

* * *

(٢)

الپروتستانتية الأمريكية : هيمنة الاتجاه المتهود والأصولى

إن الرصد التاريخى لمسيرة الپروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية يشير، بما لا يدع مجالا للشك ، إلى أمرين :

١- التهود الذى طال الاتجاهات الأصولية ، حيث تم « عبرنة » المسيحية فى أمريكا بسببها ، فبدت « العبرنة » واضحة فى الثقافة السائدة إلى الدرجة التى دفعت الرئيس الأمريكى چيفرسون بتقديم اقتراح إلى الكونجرس مفاده :

« أن يمثل رمز أمريكا على شكل أبناء إسرائيل تقودهم فى النهار غيمة ، وفى الليل عمود من النار » بدلا من النسر ٠

ويتفق هذا الاقتراح مع النص الوارد فى سفر الخروج والذى يقول :

« وكان الرب يسير أمامهم نهارًا فى عمود سحاب ليهديهم فى الطريق ، وليلا فى عمود نار ليضىء لهم ٠ لكى يمشوا نهارًا وليلا » (سفر الخروج ١٣ : ٢١)٠

وقد أدت هذه الاتجاهات المتهودة إلى صياغة قالب دينى پروتستانتى يهودى قاعدته التوراة ، كان من نتيجته الترويج لمصطلحات مثل :

- التراث المسيحى اليهودى المشترك٠
- الأخلاق المسيحية اليهودية٠
- الالتزام الأدبى - الأخلاقى بدعم إسرائيل٠

ولا شك أن هذه الاتجاهات المتهودة تزداد خطورتها ، عندما نعلم أنها تنتشر بشكل منظم ومؤسساتى ، بحسب يوسف الحسن ، فى عدد من الطوائف الپروتستانتية وهى كنائس الطبقة العليا الحاكمة على مدى أكثر من مائتى عام من

عمر أمريكا أو ما اصطلح على تسميتها كنائس « White Anglo-Saxon Protestant : WASP ».

ويعد تأثيرها كبيرًا فى صياغة السياسة الأمريكية.

٢- هيمنة الاتجاه الأصولى على البروتستانتية الأمريكية ، على الرغم من وجود اتجاهات ليبرالية بل ويسارية داخلها. إلا أن التيار الأصولى هو الأكثر تأثيرًا وتنظيمًا والذى يضم فى إطاره التيار الصهيونى.

وقد كان لهذا الاتجاه القدرة على حصار الاتجاهات الليبرالية أو التى عرفت باسم « المسيحية الجديدة - New Christianity » ، والتى حاولت أن تواكب النتائج التى ترتبت على التقدم المطرد فى مجال التصنيع وما رافقه من تحضر للأمريكيين ، ومواجهة مشاكل التحديث وما تتضمنه من تداعيات اجتماعية وثقافية. فلقد أراد أنصار هذا الاتجاه الاستجابة للمتغيرات والسير بكنائسهم فى مسار ليبرالى يتفاعل مع المستجدات برؤى عملية وواقعية. إلا أن الأصولية البروتستانتية عند بدء تشكلها كاتجاه له ثقله فى الواقع الأمريكى مع بداية القرن العشرين ، واليمين المسيحى الجديد ، الذى يعد تطورًا لها ، قد رفضا بشكل قطعى اجتهادات المسيحية الجديدة ، فى عقلنة الحياة الحضرية الحديثة.

لقد دعم القادة الأصوليون مثل أرنو چيبيلين وبيلى صانداى ، الخلاص الفردى والشخصى المنفصل عن الواقع ، وذلك فى مواجهة الاتجاه الذى يدعم الخلاص القائم على المشاركة المجتمعية القائمة على ما أسموه بـ « الإنجيل الاجتماعى - Social Gospel » ، الأكثر من ذلك هو رفضهم التوجه المسكونى والانفتاح الدينى ، مؤكدين على واجب كل مسيحى للتبشير بإيمانه باعتباره فى معركة مع الأديان والثقافات الأخرى.

إن اليمين المسيحى فى صورته الجديدة ، هو الامتداد للأصولية البروتستانتية التى ظهرت مع بداية القرن ، ويشتركان معًا فى الأساس النظرى من حيث النظرة إلى العالم والمجتمع والإنسان. فالأصولية المسيحية التى أخذت فى التشكل مع بدايات القرن العشرين وتبلورت فكريًا فى أعقاب نشر سلسلة من ١٢ مجلدًا تحت

عنوان « الأصول » تضم تسعين مقالة حررها مختلف اللاهوتيين البروتستانت المعارضين لكل تسوية أو حل وسط مع الحداثة ، أقول الأصولية المسيحية هى التى وضعت التأسيس النظرى لدور الله فى تطهير الثقافة السائدة وشن الحرب المقدسة ضد الشيطان القابع فى قلب الوطن ، وأنهم وحدهم التعبير عن «الإرادة الإلهية -Divine Will » ، وقد أخذ هذا التصور ليشمل السياسة الخارجية الأمريكية فى أول الحرب العالمية الأولى - على سبيل المثال - حربًا بين العقلانية الألمانية والمسيحية الأمريكية ٠

ويأتى اليمين المسيحى ليأخذ طبيعة سياسية تحمل القيم الأصولية الأولى دون تغيير ، ولكنه بدأ يعمل فى أن يجعل هذه القيم موضع التنفيذ ، وبحسب رؤية أحد الباحثين لقد طال « التسييس - Politicization » هذا الاتجاه ٠

وترى النظرة الأصولية ممثلة فى أحد أهم روادها المعاصرين - پات روبرتسون - كيف أن أمريكا ستكون فى حالة نهوض ودورها مركزيًا عندما تستعيد « تراثها اليهودى المسيحى - Judeo - Christian heritage » وتشارك معظم القيادات الأصولية البروتستانتية روبرتسون منطقه حول التاريخ الأمريكى ، ويرون دور الثقافة البروتستانتية - الأصولية أساسيًا فى تأكيد ما سبق ٠

ويعتبرون الأسرة هى المجال الأساسى لانتشار أفكارهم باعتبارها قلب المنظومة الاجتماعية ذات العناصر المتعددة والتى تعتمد عليها هذه العناصر اعتمادًا جوهريًا ، فالأسرة بحسب تعبير چيرى فولويل « الوحدة الأساسية لمجتمعنا » ٠

إن التصورات النظرية التى روج لها الأصوليون فى بداية القرن العشرين كان لابد لها من كيان تنظيمى يؤهلها للتجسيد العملى ٠ لذا يعتبر عام ١٩٤٢ نقطة تحول مهمة فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ؛ حيث تأسست « الرابطة الوطنية للإنجيليين - National Association of Evangelicals » وتعد هذه الرابطة الكيان التنظيمى الذى ضم تحت مظلته آلاف الكنائس الأصولية فى أمريكا ؛ لذا فإن كثيرًا من الباحثين يعدون هذا الكيان « نقلة نوعية » فى تاريخ الأصولية البروتستانتية ، وذلك لسببين هما :

الأول : انتقال التحرك الأصولى البروتستانتى من الحركة إلى المؤسسية ٠

الثانى : الانتقال من الحركة ذات الطبيعة الدينية الأخلاقية إلى المؤسسية التى يمكن أن تلعب دورًا سياسيًّا ٠

وبالنسبة للسبب الثانى ، فلقد أتاح تأسيس الرابطة ، واكتساب الشكل المؤسسى للأصولية الپروتستانتية « والتسييس » ، الأمور الثلاثة الآتية :

١ ـ القدرة على التأثير والضغط خصوصًا على السلطتين التشريعية والتنفيذية ٠

٢ ـ الانخراط فى شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤثرين ، ظهرت نتائجها جلية منذ السبعينيات ٠

٣ ـ إتاحة الفرصة لتكوين كيانات مماثلة لاحقًا ٠

ونتيجة لما سبق ومنذ عام ١٩٧٠ ، تقريبًا ، استطاعت الحركة الأصولية الپروتستانتية أن تلعب دورًا مؤثرًا فى الحياة السياسية الأمريكية ، واستعادة المفاهيم والتصورات النظرية النقية التى طرحتها الأصولية فى بدايات القرن ، وصبغها بأبعاد سياسية ، واستخدامها فى الواقع السياسى الأمريكى ، بل وامتدادها لتشمل السياسة الخارجية الأمريكية ٠

وتسهيلا للقارئ الكريم حاولنا أن نضع الرسم التوضيحى التالى لإيجاز مسيرة الأصولية الپروتستانتية فى أمريكا ، وذلك كما هو مبين فى شكل رقم (١) ٠

مسيرة الأصولية البروتستانتية فى أمريكا

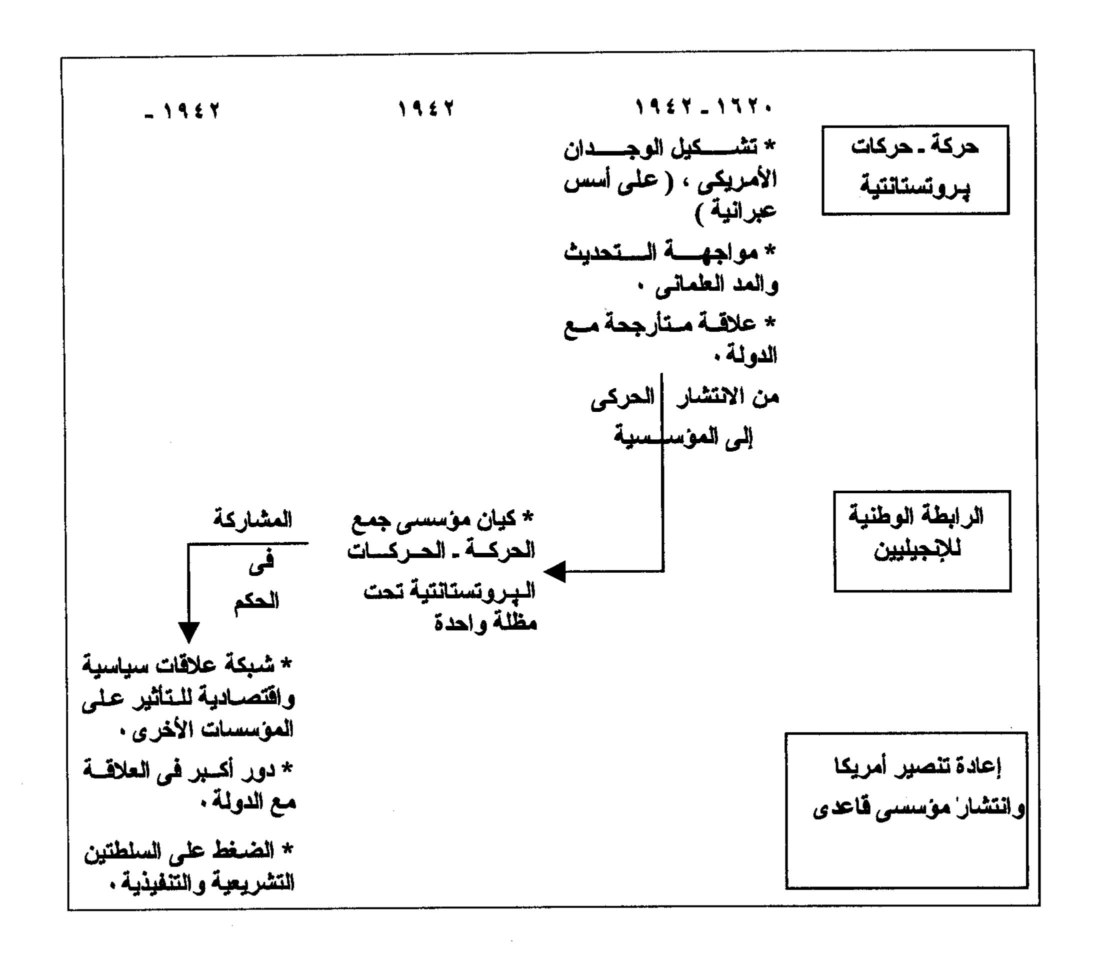

شكل رقم (١)

(٣)

الأصولية الپروتستانتية والتوجه نحو السياسة

لقد أتاح التحول النوعى فى مسيرة الأصولية الپروتستانتية لهم أن يكوّنوا دينًا شعبيًا من خلال التحرك فى المجال العام للمجتمع المدنى ، وفى سبيل ذلك اعتمدوا على أربعة مستويات من التحرك ، الذى بات سياسيًا فى المقام الأول ، وذلك كما يلى :

١ ـ تبنى « موقف دفاعى - Defensive » لحماية قيمهم وأفكارهم الأساسية من أية تأثيرات غير مرغوب فيها .

٢ ـ التحول إلى تبنى « موقف هجومى - Offensive » يهدف إلى إحداث تجدد لاهوتى لنمط الحياة الأمريكية .

٣ ـ ويتمثل الموقف الهجومى بشن « حملة صليبية - Crusade » ، لإعادة فرض ما يسمى بـ « الأخلاقية الكتابية (الكتاب المقدس) - Biblical Morality » ، على الوطن .

٤ ـ تحقيق ما سبق من خلال البرامج السياسية للأحزاب .

ويمكن إيجاز ما سبق فى رسم توضيحى قمنا بإعداده للتسهيل على القارئ الكريم وذلك كما يلى فى شكل رقم (٢) .

وبالنسبة للمستوى الأخير من التحرك ، نجد پات روبرتسون يجتهد فى هذا المقام حيث يؤكد على ضرورة أن يكون للمسيحيين « صوتٌ فى الحكومة - give Christians a voice in government again » ويضع برنامجًا من خمسة عناصر وذلك كما يلى :

مستويات التحرك الإنجيلى

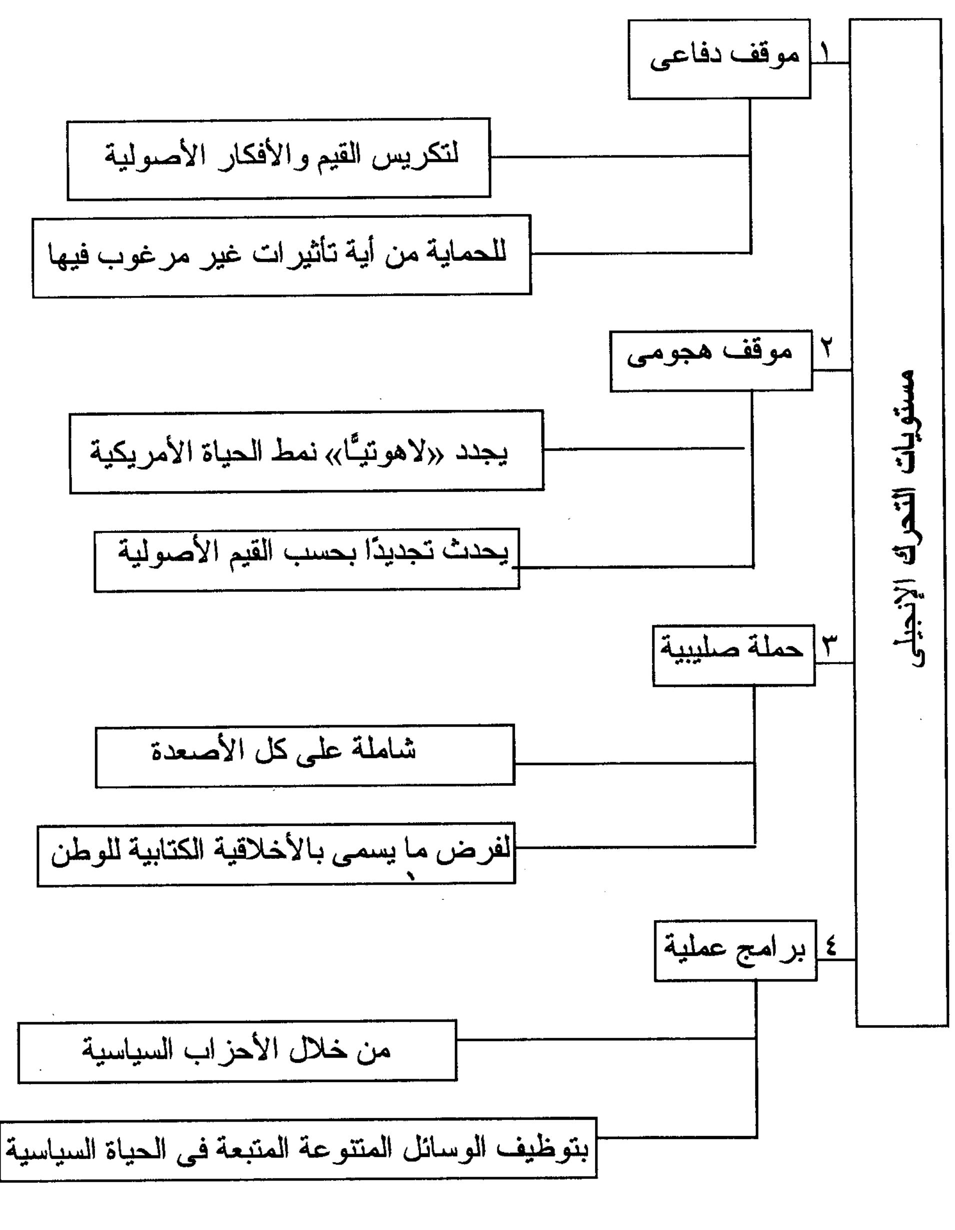

شكل رقم (٢)

١ ـ تدريب المسيحيين على القيام بأفعال اجتماعية مؤثرة ٠

٢ ـ مقاومة الذين يتعصبون ضد الدين ٠

٣ ـ تنبيه المسيحيين للقضايا المتنوعة وللتشريعات المزمع سنها فى الوقت المناسب ٠

٤ ـ الترويج للقيم الأسرية ٠

٥ ـ تمثيل المؤمنين فى كل مستويات الإدارة الأمريكية ٠

وبالفعل نجحت الأصولية المسيحية فى تجسيدها المعاصر (اليمين المسيحى) ، فى التأثير على القرارات الحكومية والسلطة التشريعية والحياة الأمريكية وعلى اتجاهات المجتمع ، واستخدامهم العديد من الوسائل ، مثل ممارسة الضغط الشعبى وتدريب وحشد وتعليم الملايين من الأمريكيين ٠ وتوضح دراسة حديثة كيف لعب « التحالف المسيحى - Christian Coalition » ، منذ عام ١٩٩٠ ، دورًا سياسيًّا مباشرًا ، يؤكد ما سبق ، **وذلك قبل بداية كل انتخابات تشريعية ، حيث يقومون بتوزيع « دليل للناخبين - Voter Guides » وذلك فى أكثر من ٧٠٠٠٠ كنيسة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وفيها يحاول ـ التحالف ـ من خلال هذا الائتلاف أن يوضح للناخب مدى توافق المرشحين مع رأى اليمين المسيحى فيما يثيره من قضايا مثل الإجهاض والسياسة التعليمية ٠٠ إلخ ، ومن ثم توجيه الناخب فى ضوء هذا الدليل وإعطاء نسب مئوية إلى المرشحين عن مدى مواقفهم ٠ وتشير الأرقام إلى أنه تم توزيع ٣٣ مليون دليل للناخبين قبل انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ وصلت إلى ٤٥ مليون دليل للناخبين فى عام ١٩٩٦ ٠**

لقد استخدمت الأصولية المسيحية فى حركتها كل الوسائل ، التقليدى منها والحديث ، مثل وسائل البث المرئية للدعوة لأفكارها والوصول بفعالية إلى أكبر عدد ممكن من الناس ٠ **وباتت البرامج التليفزيونية التى يقدمها الأصوليون من المواد المهمة والتى تستأثر بنسبة مشاهدة عالية ، كما أنها كانت من المصادر المهمة لجمع المال ، حتى إن فولويل نفسه شهد بأن ما يتلقاه من مال هو وغيره ممن**

يقدمون هذه البرامج أكثر مما يتلقاه الحزبان الرئيسيان فى الولايات المتحدة الأمريكية٠ ولم تكتف هذه الحركة بذلك إنما حرصت على تأسيس مكاتب بها العديد من الاختصاصيين فى شتى المجالات ، فرؤاها الدينية غير منفصلة عن واقع المجتمع الأمريكى ، بل والعلاقات الدولية لأمريكا ، وهناك مؤتمرات سنوية تعقدها الروابط الإنجيلية لكبار السياسيين٠ ويلاحظ مدى متانة العلاقات الإسرائيلية مع الحركة الأصولية البروتستانتية وحركة الصهيونية المسيحية رغم محاولات الليبرالية البروتستانتية فى وضع مسافة تتيح لها مسارًا آخر٠ لقد تطورت هذه العلاقة لتصبح أقرب إلى الحلف ؛ فقد توجهت المنظمات الصهيونية اليهودية وبخاصة اللجنة اليهودية الأمريكية ولجنة الشئون العامة الإسرائيلية - الأمريكية التى تعمل رسميًّا كجماعة ضغط لمصلحة إسرائيل نحو الأصوليين البروتستانت باعتبارهم أضخم كتلة مؤيدة لإسرائيل وذات تأثير٠

ومع وصول اليمين السياسى إلى الحكم مع تولى ريجان رئاسة الدولة ، صارت الحركة الأصولية جزءًا مهمًّا فى التركيبة الحاكمة القائمة٠ وفى هذه الفترة تأسست ونمت منظمات أصولية ذات قاعدة جماهيرية كبيرة مثل :

- ☐ منظمة الأغلبية الأخلاقية - Moral Majority٠
- ☐ منظمة الائتلاف المسيحى - Christian Coalition٠
- ☐ مجلس بحوث الأسرة - Family Research Council٠

وبدأت تعمل هذه المنظمات على الانتشار القاعدى وجذب أنصار من المسيحيين المحافظين Grassroots organizations of Conservative Christians وهكذا بدأت تتكون جماعات تجمع بين اليمين المحافظ سياسيًّا والأصولية دينيًّا حيث توحدت رؤاها وتوجهاتها وممارساتها التى امتزج فيها السياسى بالدينى وذلك بهدف « تغيير المجتمع الأمريكى جذريًّا »٠

* * *

(٤)

الأصولية الـپـروتستانتية واللوبى اليهودى

- **تلاقى المصالح**
- **قصة الضغط لإصدار قانون الحرية الدينية**

لقد التقت الأصولية الـپـروتستانتية مع الحركة النشطة والدءوب لليهود فى أمريكا من حيث اتباع آليات وممارسات الجماعات الضاغطة ، الـهادفة إلى ممارسة تأثير من أجل تحقيق تغيير اجتماعى فى بنية المجتمع من خلال التأثير على التشريعات والسياسات الحكومية. وإذا كانت هناك العديد من الدراسات قد اختصت اللوبى اليهودى بالفحص والبحث والتأكيد على دوره فى صناعة القرار الأمريكى ، فإن المنظمات الدينية الأصولية الـپـروتستانتية فى المقام الأول لا تقل من حيث تأثيرها الضاغط ، وخاصة مع تنامى دورها فى المجتمع الأمريكى ، وعليه نجد كثيرًا من الدراسات الحديثة التى تبحث فى موضوع الجماعات الضاغطة قد بدأت فى وضع « المنظمات الدينية - Religious Organizations » من ضمن المجموعات الضاغطة المتنوعة.

استطاعت الجماعات الدينية أن تعزز القيم الدينية فى المجتمع من خلال رأى عام ضاغط يخلق تحديا كبيرًا للحكومة ، وهذا ما سعت إليه ونفذته بنجاح الحركة الأصولية فى أمريكا فى كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية والقضايا الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية ، مثل موضوع الاضطهاد الدينى والحرية الدينية فى العالم ، وهو الموضوع الذى سوف نتخذه كنموذج للبحث باعتباره دراسة حالة يتجلى من خلاله تأثير الأصولية الـپـروتستانتية.

على الرغم من أن الاهتمام بالحرية الدينية فى العالم قد بدأ بحملة من أجل إنقاذ مسيحيى العالم من الاضطهاد أطلقها محامٍ يهودى اسمه مايكل هوروفيتز من

خلال مقال نشره فى جريدة وول ستريت بتاريخ ٥ يوليو ١٩٩٥ تحت عنوان: « التعصب الجديد بين الصليب والهلال - New Intolerance Between Crescent And cross » موجهًا النظر إلى الاضطهاد المتنامى والمتزايد للمبشرين المسيحيين ، محفزًا المجتمع المسيحى الأمريكى بأن يواجه هذا التحدى٠
ثم أرسل رسالة لمائة وخمسين من قيادات ومجالس إدارات المؤسسات والكنائس الپروتستانتية ، مفتتحًا رسالته نصًّا بالآتى :

« كأمريكى يهودى ، فإننى سعيد جدًّا للأخُوة التى أبداها المجتمع المسيحى فى مواجهة الحركات المناوئة للسامية٠٠٠ »٠

بالطبع يعكس ما سبق أن نقطة البدء للحملة قد أطلقها يهودى أمريكى محفزًا اليهود على التحرك لمواجهة ما يلاقيه المبشرون المسيحيون مطابقًا بين ما يتعرضون له من اضطهاد بمثل ما لاقاه اليهود على يد هتلر ، وها هو يعلن فى رسالته التضامن المتبادل بين الإخْوَة ، المسيحيين واليهود ، لمضطهديهم٠ إن هذا النداء يجسد فى الواقع مسيرة تاريخية ممتدة من المصلحة المشتركة والجذر الواحد لكل من اليهود والپروتستانت فى أمريكا ، وهو ما يفسر سر الاهتمام اليهودى باضطهاد المبشرين الپروتستانت خارج أمريكا ، (وسوف نتعرض لاحقًا لتاريخية هذه العلاقة ومسارها وواقعها المعاصر والذى كان له تأثير كبير فى مسيرة القانون الأمريكى للتحرر من الاضطهاد الدينى)٠ الأكثر من ذلك هو عنوان المقال نفسه الذى نشر فى جريدة وول ستريت تحت عنوان « التعصب الجديد بين الصليب والهلال » ، إنما يعطى مؤشرًا على محاولة « هوروفيتز » إقامة تحالف يهودى - پروتستانتى فى مواجهة الإسلام ، وهو أمر يأتى فى سياق - ليس ببعيد - عن المفاهيم السياسية التى بدأ يروج لها من قبل رجال الفكر الذين يعملون فى خدمة الاستراتيچية الأمريكية من أمثال هانتنجتون والذى طرح مقولة « صدام الحضارات» ، وطرح فكرة الصدام المتوقع مع العدو الجديد٠ ويتأكد ذلك أكثر عندما نطالع خطاب « هوروفيتز » الذى يذكر فيه بما حدث فى الاتحاد السوڤيتى ، العدو السابق الذى سقط ، وفى عديد من الأدبيات التى أنتجت فى إطار « الاضطهاد الدينى » سوف نجد هذه المفاهيم تتكرر كثيرًا فى الأدبيات التى صدرت خلال هذه الفترة٠

مما سبق ، ومحصلة لنداء « هوروفيتز » ، وللعلاقة التاريخية الحميمة بين الأصولية المسيحية واليهودية ، بدأ الإنجيليون البروتستانت تحركهم للضغط من أجل إنقاذ مسيحيى العالم ، عندما أطلقت الرابطة الوطنية للإنجيليين بيانًا بعنوان : « بيان لإثارة الضمير - Statement of Conscience »· وذلك فى ٢٣ يناير من عام ١٩٩٦ ، بمناسبة المؤتمر الذى نظمه « بيت الحرية - Freedom House » تحت عنوان : « الاضطهاد العالمى للمسيحيين - Global Persecution of Christians »·

وتضم الرابطة الوطنية للإنجيليين - بحسب ما أعلن رسميًا عند إطلاق البيان - ٤٢٥٠٠ تجمعًا إنجيليًا أمريكيًا· ويمكن اعتبار هذا البيان « الوثيقة النموذج » التى تم الاسترشاد بها فى كل ما صدر من تقارير ومشروعات قوانين ثم القانون الذى تم إقراره· فالقارئ لكل هذه الوثائق سوف يلحظ مدى التوافق بين الوثيقة النموذج أو الأساس وبين كل ما تلاها ، وذلك من حيث بنية التقرير وأهدافه والمطلوب اتخاذه من إجراءات ، وأيضًا المرجعية العليا الحاكمة لهذه النصوص ، والقارئ للبيان يستطيع أن يلحظ أنه موجه أساسًا للعمل به من قبل الإدارة الأمريكية بتراتبياتها المتعددة ، ويمكن أن نوجز ما جاء فى البيان وذلك كما يلى :

١ـ **مقدمة** : تعكس الاهتمام العميق لـ « إنجيلي أمريكا - Evangelicals » بشأن الحرية الدينية لأخُوّة الإيمان· وتقدم الدعوة « للآخرين » للعمل من أجل أن تتحرك الحكومة لكبح جماح الاضطهاد الدينى فى العالم·

٢ـ **الحقائق** : يستعرض البيان كيف أن الاضطهاد الدينى بات حقيقة مأساوية فى ازدياد مطرد ، وأنه فى كثير من البلدان أصبح الإنجيليون البروتستانت(*) والكاثوليك هدفًا للإرهاب من قبل السلطات ، ثم يستعرض بعض الحقائق فى بعض البلدان ويصف بعض أشكال الاضطهاد التى يتعرض لها المسيحيون·

(*) على الرغم من أن هناك بعض الكنائس الإنجيلية فى بعض المناطق لا تستخدم تعبير « بروتستانت » وتؤكد على أنها كنائس « إنجيلية » ، إلا أن الوثائق الخاصة بموضوع الاضطهاد الدينى تنص على تعبير : « الإنجيليون البروتستانت » كما جاء فى بيان الرابطة الوطنية للإنجيليين، وفى قانون وولف ـ سبكتور·

٣- مبادئ : يضع البيان مجموعة من المبادئ الأساسية والقواعد حول تعزيز الاحترام والحماية لحقوق الناس لممارسة إيمانهم ، والاحتجاج أمام الاضطهاد المتنامى للمؤمنين المسيحيين ، وإذا كان ما سبق صحيحًا ، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تقدر على أن تقضى على « الشر - Evil » كله فى العالم ، ولكنها مع ذلك يمكنها أن تتبنى سياسات من شأنها أن تحد من الاضطهاد الدينى وتضمن حقوق ممارسة الحرية الدينية معتقدًا وممارسة .

٤- الدعوة إلى التحرك : ويبدأ البيان فى تحديد ما يمكن أن تتبناه حكومة الولايات المتحدة من سياسات ، وقد حددها بأربع سياسات :

(أ) إعلام الراى العام بما يحدث للمسيحيين من اضطهاد سواء على مستوى السياسة الرسمية للحكومات التى يمارس فيها الاضطهاد ، أو من قبل النشاط الإرهابى ، وفى هذا المجال يقترح البيان ستة إجراءات منها :

١ - سياسة ديبلوماسية جديدة لإدانة الاضطهاد .

٢ - إصدار توجيهات للسفراء للقاء دورىٍّ بالتيارات الكنسية فى البلاد التى بها اضطهاد .

٣ - تعيين مستشار خاص للرئيس للحرية الدينية يكون من مسئولياته إعداد تقرير حول تغيير السياسات التى تتعامل مع الاضطهاد الدينى ، والتوصية باتخاذ إجراءات حاسمة .

٤ - ربط التجارة والمفاوضات الدولية بأوضاع الاضطهاد الدينى .

٥ - تقديم المساعدات الديبلوماسية واللجوء للمضطهدين .

(ب) إصدار تقارير موثقة بالحقائق من قبل مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والوكالات الحكومية الأخرى حول الاضطهاد الدينى ، وقد تم اقتراح ثلاثة إجراءات منها :

١ - تطوير دور السفارات فيما يتعلق بمتابعة حالة الحرية الدينية .

٢ - التمييز فى التقارير الدورية بين المجموعات المسيحية المتنوعة فيما يتعلق بأوضاع الحرية الدينية لكل منها .

(جـ) أن تكون هناك قواعد يُعمل بها لمعالجة توسلات الهاربين من الاضطهاد، وقد حدد لذلك ستة إجراءات ٠

(د) وضع جدول زمنى لوقف المساعدات غير الإنسانية التى تقدم للدول التى تفشل فى اتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الاضطهاد ٠ ولا يسمح بإعادة المساعدات إلا بعد تعهد كتابى من الرئيس (الأمريكى) بأن هذه الدولة /الدول قد بدأت باتخاذ خطوات عملية لإنهاء الاضطهاد ٠

٥- **الخلاصة** : إن الحرية الدينية منحة إلـهية للإنسان ، وهى دعامة أساسية تميز جمهوريتنا وشعبنا يُعرَف بها ٠ ويختتم البيان بنفس المقدمة التى بدأ بها ٠

كما ذكرنا ، فإن هذا البيان يعد نقطة تحول أساسية وتعبيرًا عن جهد كبير بذل فى مجال إثارة الرأى العام بشأن الاضطهاد الدينى ، فكان بداية لأن تتحرك إدارة الرئيس كلينتون وتعتبر موضوع الحرية الدينية من الموضوعات الرئيسية فى جدول أعمالها ٠ وبالفعل أخذت الدوائر السياسية تستمع لبعض الشهادات حول اضطهاد المسيحيين ، وكان معظم هؤلاء الشهود من اليهود مثل :

*** ستيفن أمرسون ، الكاتب المتصهين وصاحب كتاب :**

« الأسلمة وأثرها على العلاقات الدولية وحقوق الإنسان » ٠

*** پات يؤول ، الكاتب الصهيونى وصاحب كتاب :**

« انقراض المسيحيين الشرقيين فى ظل الحكم الإسلامى » ٠

*** أ ٠ روزنتال ، الكاتب الصهيونى بجريدة نيويورك تايمز ٠**

وفى ضوء ما سبق قامت الإدارة الأمريكية ممثلة فى الرئيس كلينتون بتكليف وارين كريستوفر وزير الخارجية آنذاك بتشكيل لجنة من المتخصصين لمتابعة النقاش حول الموضوع٠ وبالفعل تم تشكيل لجنة سميت بـ « لجنة الشريط الأزرق » برئاسة چون شاتوك مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان ، وذلك فى نوفمبر عام ١٩٩٦ ، وضمت اللجنة ٢٠ عضوًا ، منهم ١٢ مسيحيًّا (نصفهم من الأصوليين) ويهوديان ومسلمتان (إحداهما مصرية الأصل) وواحدة بهائية ، وعضو هندوسى ، والتقت اللجنة للمرة الأولى فى ١٣ فبراير ١٩٩٧ لمناقشة موضوعين هما :

(أ) دراسة وضع الحرية الدينية والاضطهاد الدينى فى العالم ومساندة الأقليات الدينية ٠

(ب) التعاون بين الأديان لبلوغ الحرية الدينية وحل النزاعات ٠

رافق عمل هذه اللجنة أن بدأت الخارجية الأمريكية فى إصدار تقرير نصف سنوى حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم ، وأصدر بالفعل تقريران ، الأول فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ ، والثانى فى ٢٢ يوليو من العام نفسه ، هذا بالإضافة إلى التقرير السنوى الدورى الذى تصدره الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم ٠

ولا يفوتنا الإشارة إلى أن التقريرين اللذين صدرا عن وزارة الخارجية خلال عام ١٩٩٧ حول الحرية الدينية فى العالم ، قد ركزا على وضع المسيحيين فى العالم ، حيث جاء عنوانهما كما يلى :

United States Policies in Support of Religious Freedom : (Focus on Christians) .

أى : سياسات الولايات المتحدة الداعمة للحرية الدينية : (مع التركيز على وضع المسيحيين) ٠

إبَّان ذلك عملت اللجنة الاستشارية الخاصة بالحرية الدينية بدأب من جهة تأصيل التوجه حول الاهتمام بقضايا الحرية الدينية ودراسة أوضاعها وجمع المعلومات عنها عالميًا ، كذلك وضع التصورات والأفكار الخاصة بالتعامل مع موضوع الاضطهاد الدينى ٠ واستمر العمل لمدة عام تقريبًا من بداية عام ١٩٩٧ (فبراير) إلى بداية عام ١٩٩٨ (يناير) حيث أصدرت اللجنة تقريرها المهم والمفصل والذى مثل قاعدة مهمة جدًّا لبنية التشريعات التى توالت للنقاش فى الكونجرس ، والتى لم يخرج القانون الذى أقر فى النهاية عن ما جاء فى هذا التقرير ، ويلاحظ أن بيان إثارة الوعى ، الذى صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين ، كان حاضرًا بقوة فى كل هذه النصوص ٠

وقد تضمن التقرير ما يلى :

- دور الولايات المتحدة الأمريكية فى إقرار ودعم قوانين حقوق الإنسان فى العالم وإلزام الحكومات بالحرية الدينية ٠

□ إلقاء الضوء حول الأدوات الدولية التى من شأنها دعم الضمانات وإقرار الحماية اللازمة للحرية الدينية .

وليس عسيرًا ملاحظة التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية ، بأطرافها المحلية المعنية بموضوع الحرية الدينية - الاضطهاد الدينى ، فى التدخل وحدها - دون غيرها - وبشتى الوسائل فى شئون الدول المختلفة . وتحديد الإجراءات التى تراها منفردة من دول العالم .

وأخيرًا أثمرت الحملة اليهودية والپروتستانتية فى الضغط على الإدارة الأمريكية وبدأت مرحلة أخرى هى المرحلة التشريعية لتقنين مطالب الحملة . ولقد شهدت هذه المرحلة ثلاثة مشاريع لقوانين وذلك كما يلى :

١ - مشروع قانون تقدم به كلٌّ من فرانك وولف النائب الجمهورى والشيخ الجمهورى أرلين سپكتور باسم :

« التحرر من الاضطهاد الدينى - Freedom From Religious Persecution »

ففى مايو من عام ١٩٩٧ ، وأثناء إعلانهما عن المشروع للرأى العام وتقديمهما له ذكرا ما يلى :

« إنه تشريع يهدف إلى سد الطريق على تنامى الاضطهاد الدينى ، ومن أجل مقاومة الاضطهاد الدينى فإن التشريع يسعى لتكوين مكتب جديد لمراقبة الاضطهاد الدينى من خلال وزارة الخارجية ، ويفرض عقوبات على الحكومات التى تشارك بنشاط أو فشلت فى أخذ خطوات لتقليص الاضطهاد الدينى . إن الاضطهاد الدينى وخاصة اضطهاد المسيحيين لم يتبدد مع الحرب الباردة بل إنه مستمر ويتزايد نشاطه وأملنا أن يوقف هذا التشريع من هذا التوجه » .

وكان أن تقدما بمشروع القانون فى سبتمبر ١٩٩٧ .

ويلاحظ حجم الهيئات المسيحية واليهودية التى دعمت المشروع ، والذى حظى بموافقة ٣٧٥ عضوًا مقابل ٤١ عضوًا غير موافقين من أعضاء مجلس النواب فى مايو ١٩٩٨ ، مع إجراء بعض التعديلات .

٢ ـ مشروع قانون دون نيكلز وهو مشروع مواز قدم إلى مجلس الشيوخ فى ٢٦ مارس من عام ١٩٩٨ ، والذى لم يختلف كثيرًا عن ما سبقه إلا فى بعض التفاصيل ، وبعد مناقشات مكثفة وتعديلات غير جوهرية تمت الموافقة على القانون بعد التعديلات ، **موافقة أقرب إلى الإجماع : ٩٨ عضوًا من أصل مائة عضو .**

٣ ـ القانون الذى تم إقراره بعد التعديلات وقد سمى : « قانون الحرية الدينية الدولية - International Religious Freedom Act »٠

والذى تم إقراره فى التاسع من أكتوبر من عام ١٩٩٨ وتم العمل به فورًا٠ ويمكن أن نوجز بعض الملاحظات حول القانونين فى الجدول رقم (١)٠

ومما ينبغى الإشارة إليه أن قانون دون نيكلز يمثل فى بنيته الجسم الأساسى لقانون الحرية الدينية الذى أقر فى صورته النهائية فيما عدا بعض التفصيلات والتى من أبرزها :

□ تغيير اسم القانون إلى قانون الحرية الدينية الدولية٠

□ إحلال كلمة « إجراءات - Actions » ، بدلا من كلمة « عقوبات - Sanctions »٠

□ زيادة عضوية اللجنة المسماة بلجنة الاضطهاد الدينى إلى عشرة أعضاء٠

□ منح الرئيس بعض الحقوق التى لا تخل بفاعلية القانون والتى تمارس من خلال التنسيق مع الكونجرس٠

□ فى ضوء إقرار القانون فإنه بات ينفذ من خلال آليتين هما :

(١) السفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم ويرأس مكتبًا إداريًا تابعًا لوزارة الخارجية٠

(٢) لجنة استشارية لشئون الحرية الدينية فى العالم٠

وهكذا تنتهى المسيرة التشريعية للقانون والتى شهدت الكثير من المناقشات ، والعديد من الأدبيات التى تناقش موضوع الحريات الدينية والاضطهاد الدينى ، ويوجز الجدول رقم (٢) التقارير ومشروعات القوانين التى صدرت وتم التقدم بها ، وأخيرًا القانون الذى أقر خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (١)

ملاحظات خاصة بمشروع قانون وولف - سبكتور	ملاحظات خاصة بمشروع قانون دون نيكلز
١ - يأتى مشروع القانون المقدم متوافقًا فى بنيته العامة مع الوثيقة التى أشرنا لها سابقًا تحت عنوان: « بيان لإثارة الضمير - Statement of Conscience » ، والذى صدر عن الرابطة الوطنية للإنجيليين فى يناير ١٩٩٦ ، وذلك من حيث : - إنشاء مكتب للاضطهاد الدينى ٠ - توصيف الاضطهاد الدينى ٠ - المناطق التى يحدث فيها الاضطهاد الدينى ٠ - التأكيد على أن الكاثوليك والإنجيليين (البروتستانت) هم المضطهدون فى المقام الأول ٠ - التأكيد على الدور الحكومى الرسمى فى مواجهة الاضطهاد الدينى ٠ - تقديم اقتراحات عملية لمواجهة عمليات الاضطهاد الدينى ٠ - تحديد الأدوار التى يجب أن يمارسها كل من الرئيس ووزارة الخارجية والسفارات لوقف الاضطهاد الدينى ٠ - وقف المساعدات للدول التى يحدث بها اضطهاد دينى ٠	١- توسيع مفهوم الاضطهاد الدينى وجعله أكثر اتساعًا ٠ ٢ - إعطاء الفرصة للرئيس فى اختيار العقوبة الملائمة من بين قائمة متسعة من العقوبات ٠ ٣ - استبدال مكتب الاضطهاد الدينى بمنصب سفير فوق العادة يكون تابعًا لوزارة الخارجية ٠ ٤ - استحداث منصب مستشار للحرية الدينية يكون من ضمن أعضاء مجلس الأمن القومى ٠ ٥ - تشكيل لجنة من سبعة أشخاص يعينون من قبل الرئيس والكونجرس باسم لجنة الحرية الدينية الدولية ٠ (تمت زيادتها بعد ذلك) ٠ ٦ - اتساع مجال العقوبات حيث تصل ، فى هذا القانون ، إلى ١٥ عقوبة بعد أن كانت خمس عقوبات فقط فى قانون وولف- سبكتور ٠ بالطبع ينبغى ألا ينظر إلى الأمر من زاوية كمية وإنما من
٢ - عند مناقشة مشروع القانون المقترح لم تكن هناك اختلافات جوهرية بين المشاركين فى المناقشة ، سواء من أعضاء الكونجرس أو الإدارة الأمريكية أو المتحمسين للقانون من أعضاء الهيئات المتنوعة والذين شاركوا فى لجان الاستماع بالرأى أو المشورة ، أو أرسلوا خطابات تتضمن بعض الأفكار أو الملاحظات ٠ فالجميع اتفق على ضرورة الاهتمام بالقضية ، صحيح أن وزارة الخارجية الأمريكية اعترضت على مشروع القانون فى صيغته الأولى ، إلا أن تحفظات وزارة الخارجية كانت تتمحور حول أن هناك بعض البلدان سوف تتأثر من هذا المشروع وأن ذلك سيزيد من الاضطهاد ٠ على أنه من المهم القول أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت بالفعل قد بدأت تصدر تقريرًا نصف سنوى حول: الحرية الدينية فى العديد من الدول مع « التركيز على وضع المسيحيين - Focus on Christians » ٠	زاوية كيفية ٠ فالعقوبات فى القانون الأول كانت فى مجملها اقتصادية وتوقع مباشرة ، بينما العقوبات فى القانون الثانى متدرجة تبدأ بالتوبيخ ثم توجيه اللوم ثم توقيع العقوبات ٠

جدول رقم (٢) : التقارير التى صدرت منذ بداية حملة الاهتمام بالاضطهاد الدينى فى العالم (١٩٩٥– ٢٠٠١) ومشروعات القوانين

التقارير / سنة الصدور	قبل صدور القانون: تقارير الخارجية حول حقوق الإنسان	قبل صدور القانون: تقارير الخارجية حول الاضطهاد الدينى	بعد صدور القانون ووفقًا له	مشروعات القوانين والقانون الذى أقر
١٩٩٦	تقرير عن ١٩٩٥	-	-	-
١٩٩٧	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٦ صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ (سنوى)	- تقرير عن أوضاع الحرية الدينية فى العالم (نصف سنوى) صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٧ - تقرير عن أوضاع الحرية الدينية فى العالم (نصف سنوى) صدر فى ٢٢ يوليو ١٩٩٧		مشروع قانون وولف - سپكتور سبتمبر ١٩٩٧
١٩٩٨	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٧ صدر فى ٣٠ يناير ١٩٩٨ (سنوى)			مشروع قانون نيكلز مارس ١٩٩٨ قانون الحرية الدينية فى العالم الذى أقر فى أكتوبر ١٩٩٨
١٩٩٩	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٨ صدر فى ٢٦ فبراير ١٩٩٩ (سنوى)		التقرير السنوى الأول حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٩٩	
٢٠٠٠	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ١٩٩٩م (صدر فى فبراير ٢٠٠٠)		- التقرير السنوى(*) الأول للجنة الأمريكية للحرية الدينية التى شكلت بحسب القانون: مايو ٢٠٠٠ - التقرير السنوى الثانى حول أوضاع الحرية الدينية فى العالم : سبتمبر ٢٠٠٠	
٢٠٠١	تقرير عن أحوال حقوق الإنسان فى العالم عن عام ٢٠٠٠ (صدر فى فبراير ٢٠٠١)			

(*) يلاحظ أن هناك تقريرًا تحليليًا شاملا أعدته اللجنة الاستشارية للحرية الدينية والتى أعيد تشكيلها بحكم القانون ، قدمته لوزارة الخارجية وذلك فى مايو ١٩٩٩ قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون ، ويعد قاعدة نظرية وتوجيهية أساسية ستحدد عمل مكتب الحريات الدينية من حيث : التوجهات الفكرية والإجراءات التنظيمية التى على الإدارة الأمريكية أن تتبعها. (سوف نتعرض لاحقًا لهذا التقرير).

من الأهمية بمكان - وبعد مرور أكثر من عامين - أن نعيد قراءة نص قانون الحرية الدينية فى العالم قراءة متأنية ، خاصة وقد أصبح موضع التنفيذ ، بل وصدرت بموجبه ثلاثة تقارير • وخاصة وأن معظم من تناول مسيرة هذا القانون ، إلا فيما ندر، كتب عن هذا الموضوع دون تدقيق أو تقدير لأهمية القانون وما سوف يترتب عليه هذا من جهة ، يضاف إلى ما سبق فتور المتابعة لما ترتب على صدور هذا القانون ، أقصد التقارير التى صدرت بموجبه ، أو الزيارات المختلفة للسفير المعنى بهذا الأمر وأعضاء اللجنة الاستشارية من جهة أخرى• وسوف نوجز عددًا من الملاحظات حول القانون وذلك كما يلى :

١ - غلبة الجانب « العقوبى » فى روحية ونصوصية القانون ، وعلى الرغم من عدم استخدام كلمة « عقوبات » بل استخدام كلمة أخرى هى « إجراءات » إلا أن المضمون الذى احتواه قانون دون نيكلز تحت عنوان « عقوبات - Sanctions » ، ظل كما هو فى القانون الذى أقر تحت عنوان « إجراءات - Actions »•

٢ - زيادة عدد العقوبات / الإجراءات من خمسة إجراءات فى قانون وولف - سپكتور إلى خمسة عشر إجراء فى قانون دون نيكلز ، ظلت كما هى فى القانون الذى أقر ، ونذكرها فيما يلى :

أولا : طلب توضيح خاص•

ثانيًا : طلب توضيح رسمى وعلنى•

ثالثًا : إدانة علنية•

رابعًا : إدانة علنية فى أكثر من محفل دولى•

خامسًا : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل العلمى•

سادسًا : إلغاء برنامج أو أكثر للتبادل الثقافى•

سابعًا : رفض لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا•

ثامنًا : إلغاء لزيارة أو أكثر من الزيارات الرسمية إلى أمريكا•

تاسعًا : الانسحاب ، أو تحجيم أو تعليق للمساعدات الأمريكية التنموية•

عاشرًا : توجيه بنك التصدير والاستيراد الأمريكى أو وكالة التنمية الأمريكية بعدم الموافقة على إصدار أى ضمانات أو اعتمادات أو مساهمات لحكومة معينة أو هيئاتها.

حادى عشر : الانسحاب ، أو التحجيم ، أو تعليق المساعدات الأمنية.

ثانى عشر : الانسحاب أو تحجيم أو تعليق أى تعريفة مميزة.

ثالث عشر : إصدار الأوامر لمديرى التنفيذ الأمريكيين فى المؤسسات الدولية المالية بالتصويت ضد منح القروض.

رابع عشر : إصدار الأوامر لمديرى الوكالات الأمريكية بعدم إعطاء تصاريح لتصدير أى سلع أو تكنولوچيا للدولة التى بها اضطهاد.

خامس عشر : منع المؤسسات المالية الأمريكية من تقديم قروض أو عمل اتفاقات تجارية.

* * *

٣ ـ التأصيل القانونى للإجراءات السابقة فى ضوء القوانين المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ تفويض الولايات المتحدة الأمريكية تفويضًا مطلقًا باتخاذ الإجراءات لدعم المضطهدين ، ينص القانون فى بدايته على ما يلى :

« إن مجلس النواب الأمريكى .. أصدر قانونًا تشريعيًّا للتعبير عن السياسة الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الأفراد الذين يتعرضون للاضطهاد فى الدول الأجنبية بسبب الدين ، ولتفويض الولايات المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة... ».

٥ ـ جعل المرجعية العليا للقانون الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية ، ووضع النصوص الخاصة بالمواثيق الدولية لاحقة للريادة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية ، وأهم ما يمكن رصده هنا أن الخبرة الأمريكية أصبحت المرجعية الأعلى للمواثيق الدولية. ويذكر القانون بالنص ما يلى :

«... تأسست الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة راسخة تقوم على حق الفرد فى ممارسة حريته الدينية ، ويعود وجودها اليوم لاستنادها إلى هذه القاعدة. فقد فرَّ الكثيرون من مؤسسى أمتنا مما كانوا يتعرضون له من اضطهاد دينى فى الخارج ، لقد كانوا يكنون كل التقدير لنموذج الحرية الدينية فى قلوبهم وعقولهم ، فأقروا فى القانون ، حق الحرية الدينية باعتباره حقًّا أساسيًّا ودعامة يقوم عليها الوطن. إن تراث الحرية الدينية من الأمور الثمينة فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك منذ ميلادها وإلى اليوم...».

٦ - إذا كان القانون متضمنًا فى جوهره قيمة أساسية هى « العقاب » فإنه يحمل قيمة أخرى هى « الحماية » ، حماية فئة أو شريحة مضطهدة ، ولكنه وهو يجتهد لحمايتها ، إذا كان صادقًا فى ذلك ، بكل ما أقر القانون من إجراءات/ عقوبات فإنه عمليًّا يؤثر ، بالضرورة ، على آخرين.

٧ - لم يفرق القانون بين بلاد بحكم تكوينها الاجتماعى ، يمكن أن تقبل الحركات التبشيرية مثل بعض الدول القبلية التكوين ، وبين بلاد توجد فيها أديان مستقرة وكنائس وطنية ، ونقصد بذلك أن قطاعًا من أبناء البلد (ليسوا وافدين أو مغايرين عرقيًّا أو لغويًّا عن باقى القطاعات) قد قاموا بتأسيس هذه الكنائس حيث توحد الدينى بالقومى كما هو الحال فى روسيا ومصر. **فالقانون الأمريكى لا يريد أن يحُرم أىُّ مواطن أمريكى ، من التبشير ، وهو أمر يهدد الكنائس الوطنية ذات المذاهب التاريخية مثل الأرثوذكسية سواء فى مصر أو روسيا ، على سبيل المثال ؛ إذ لا ترحب الكنيستان بجهود البعثات التبشيرية.** والرأى السائد الآن هو أن المجتمعات الإسلامية التى توجد بها كنائس وطنية ستقع تحت ضغط السماح بحرية الأجانب فى ممارسة التبشير بين المسيحيين من أبناء البلد ، ويؤكد ذلك مطالعة البند ١٠٧ من القانون الذى تم إقراره حيث ينص على(*) :

البند ١٠٧ : توفير فرص متكافئة للاتصال بالبعثات الدبلوماسية الأمريكية فى الخارج لتنظيم النشاطات الدينية.

(*) قمنا بترجمة هذا النص حيث إن الترجمة الرسمية المعتمدة غامضة ولا تعبر عن النص فى لغته الأصلية.

(أ) بشكل عام : ٠٠ سيتيح وزير الخارجية (الأمريكى) إمكانية الاتصال بالبعثة الديپلوماسية الأمريكية أو بالقنصل من قبل أى مواطن أمريكى يسعى لتنظيم أى نشاط لأغراض دينية ٠٠٠

(ب) الزمان والمكان : سوف يعمل وزير الخارجية (الأمريكى) على توفير الخدمات الملائمة المعقولة فيما يتعلق بتوقيت ومكان الاتصال ، وذلك فى ضوء :

١ - عدد المواطنين الأمريكيين من طالبى هذا الاتصال أخذا فى الاعتبار (أية هموم دينية خاصة بشأن التوقيت ، اليوم والتاريخ ، أو مكان ممارسة الشعائر الدينية)٠

٢ - ....

٣ - إمكانية توفير ممارسة الصلوات الدينية المنظمة بشكل علنى خارج نطاق البعثة الديپلوماسية٠

(جـ) كما يتيح أن يشارك غير الأمريكيين فى الحضور والمشاركة فى هذه النشاطات الدينية

SEC. 107 : Equal Access to United States missions Abroad for Conducting Religious Activities.

(a) In General :

··· The Secretary of State shall permit, ··· access to premises of any United States diplomatic mission or consular post by any United States citizen seeking to conduct an activity for religious purposes.

(3) The availability of openly conducted, organized religious services outside the premises of the mission..

(c) Discretionary Access for foreign nationals.

The Secretary of State may permit access ··· to foreign nationals for the purpose of attending or participating in religious activities···

وهنا تثار عدة ملاحظات ؛ فمثلا إتاحة الفرصة للمشاركة فى الصلوات من قبل

الجنسيات الأجنبية الأخرى غير الأمريكية ، تترجم إلى الأجانب من مواطنى الدولة المضيفة. كذلك إتاحة الفرصة للأمريكيين لأداء الصلاة خارج موقع البعثة : هل تشمل دعوة آخرين أو التحرك الحر؟ كلها أسئلة سوف تنتظر المحك العملى ، وإن **كان هذا لا ينفى وجود هجمة تبشيرية ثانية مثل التى شهدتها مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، تتجلى فى العديد من المذاهب غير المعتمدة والتى أصبح لها نشاطات بالفعل ، وتعتبر امتدادات لطوائف مراكزها فى الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ما سبق فإن تعريف القانون لمفهوم « الانتهاكات الدينية » يتيح مساحة مفتوحة للتبشير مع الآخرين دون تمييز مما يضر الكنائس الوطنية والمسلمين على السواء.**

(٤) تعكس النصوص التى تناولناها سواء فى الجزء الخاص بالقوانين ، أو فى الجزء الذى تحدثنا فيه عن التقارير الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية ، تطابقًا شديدًا تؤكده المفردات المستخدمة ، والتعريفات المعتمدة ، والبنية التى تبنى عليها النصوص الأمر الذى يؤكد التكامل بين الجهات المختلفة : التشريعية والتنفيذية ، والضاغطة.

وكنا قد أشرنا إلى النصوص التى أصدرتها الجهات الضاغطة وكانت بمثابة المصدر الملهم للجهتين التشريعية والتنفيذية.

(٥) الإجراءات الخمسة عشر التى وردت بالقانون الذى أقر ـ خصوصًا من الإجراء التاسع إلى الخامس عشر ـ ذات طابع اقتصادى ، مما يدحض فكرة اعتراض رجال الأعمال على القانون بحجة أن ذلك سوف يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية. فالطبيعى أن يتم توظيف هذه الإجراءات / العقوبات للضغط فيما يفيد المصالح الاقتصادية الأمريكية ويكفى قراءة البند السابع والأخير من القانون والذى بعنوان : أحكام متنوعة ، حيث يتضمن بندًا واحدًا برقم ٧٠١ بعنوان : قواعد السلوك فى مجال العمل حيث يتضمن الآتى :

(أ) ... يعترف الكونجرس بتزايد أهمية الدور العالمى الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية ، كما يعترف بإمكانياتها للاضطلاع بدور قيادى إيجابى فى مجال حقوق الإنسان فى الدول التى تستضيفها.

(ب) ... يرى الكونجرس أن الشركات متعددة الجنسية .. العاملة فى دول مارست حكوماتها انتهاكات للحريات الدينية أو أجازتها ، .. يكون عليها تبنى قواعد للسلوك فى مجال العمل تراعى الحرية الدينية.

إذن فإن الشركات متعددة الجنسية قد أصبحت طرفًا شريكًا للجهات المذكورة آنفًا فى إعمال التحرر الدينى بحكم القانون رغم ما يدعيه البعض من اعتراض رجال المال والأعمال على القانون.

إن الأمر يتم بتوازن دقيق ، فمن جهة تقدم معونات اجتماعية وتنموية تضبط الأوضاع الاجتماعية فى مجتمعات تتجه نحو السوق قسرًا ، ومن جهة أخرى لا بأس من الضغط فى اتجاه التحرر الدينى والتلويح بالإجراءات/ العقوبات الاقتصادية ، إنها دائرة خبيثة هدفها إحكام السيطرة فى النهاية. يضاف إلى ما سبق أن القانون أتاح ما أسماه الإجراءات الموازية والتى يتم اتخاذها كإجراءات بديلة وهى غير محددة.

يتبين مما سبق أنه لا يمكن الفصل ما بين الاقتصادى والدينى ، فالأخير يتحرك على أرضيه الاقتصادى الذى يعبر فى المحصلة عن المصلحة الأمريكية العليا ؛ ودائما الاقتصادى والدينى يمثلان وجهين لعملة واحدة. فمن خلال مسيرة الغرب مع باقى العالم وبالأخص منطقتنا ، نجد ثنائية الإلحاق - التجزئة إستراتيچية ثابتة فالإلحاق يتحقق بالاقتصاد ، والتجزئة تتحقق بالدين - الثقافة ومتى تحققت التجزئة يسهل الإلحاق.

* * *

(٥)

قانون الحرية الدينية فى العالم : آليات تنفيذه وتداعياته

أوجد قانون الحرية الدينية الذى تم إقراره فى أكتوبر ١٩٩٨ آليتين لمتابعة أحوال الحرية الدينية وأوضاع الاضطهاد الدينى فى العالم. **الآلية الأولى** : تعيين سفير فوق العادة لشئون الحريات الدينية فى العالم. **الآلية الثانية** : لجنة لشئون الحرية الدينية فى دول العالم تضم شخصيات عامة معنية بهذا الموضوع . ويستخدم السفير واللجنة فى عملهما ثلاث وسائل هى(*) :

(*) تسمى هذه اللجنة : اللجنة الأمريكية للحرية الدينية فى العالم

The U.S. Commission on International Religious Freedom. (U.S. CIRF).

والتى شكلت بموجب القانون وتعتبر امتدادًا لما سمى: باللجنة الاستشارية للحرية الدينية.

Advisory Committee on Religious Freedom Abroad (ACRFA).

ولفائدة القارئ سنحاول إلقاء الضوء على طبيعة عمل هذه اللجنة خاصة وأنه أثناء إعدادنا لهذا النص، قامت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية بإيفاد ثلاثة من أعضاءها لزيارة مصر خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ مارس ٢٠٠١م. وقد عكست ردود الفعل المتنوعة حول زيارة اللجنة المصغرة عدم معرفة بطبيعة اللجنة بحسب القانون : هل هى برلمانية أم شعبية أم حكومية ؟ وما هى حدود دورها : هل هى استشارية أم تنفيذية ؟.

كذلك أوضحت ردود الفعل غياب التقدير الكافى لتداعيات القانون ، كذلك افتقاد استراتيجية شاملة للمواجهة ، خاصة وأن هذه اللجنة ما هى إلا تطبيق عملى للقانون وإعمالا له. وفيما يلى نبذة عن اللجنة من حيث طبيعتها ومهامها.

أولا : طبيعة اللجنة :

- تتكون اللجنة من عشرة أعضاء : السفير فوق العادة ولكن ليس له حق التصويت ، بالإضافة إلى تسعة أعضاء يكونون « مواطنين » أمريكيين United States Citizens لا يعملون فى الحكومة الأمريكية وبالتالى لا يتقاضون رواتب كموظفين بها.
- ويتم التعيين فى اللجنة من خلال اختيار تسعة أعضاء من الشخصيات البارزة المشهود لها بالمعرفة والخبرة فى مجالات الحرية الدينية والشئون الخارجية وحقوق الإنسان والقانون الدولى.

<=

Members of the Commission shall be selected among distinguished individuals noted for their knowledge and experience in fields··· of international religious freedom, ··· human rights, and international law.

ويختار الرئيس ثلاثة أعضاء ليعينهم ، كما يعين رئيس مجلس النواب ثلاثة من الأعضاء على أن يكون اثنان منهم بتزكية زعيم الحزب السياسى فى مجلس النواب الذى لا يتبعه رئيس الجمهورية ، ويترك الثالث لزعيم الحزب السياسى الآخر · كما يعين رئيس مجلس الشيوخ ثلاثة أعضاء بنفس الطريقة السابقة ·

- وتكون فترة العضوية لمدة عامين ويجوز مدّها ·

ثانيا : مهام اللجنة :

تعنى اللجنة بما يلى :

- المراجعة السنوية والمستمرة الخاصة بالوقائع والظروف المحيطة بانتهاكات الحرية الدينية ·
- المساهمة فى صناعة السياسة الأمريكية تجاه كل ما هو متصل بالرؤية الدينية فى العالم وذلك بتقديم التوصيات التى تصب فى اتجاه وضع السياسات ·
- مراجعة السياسة ومتابعة التوصيات ردًا على :

(أ) ما يقع من انتهاكات ·   (ب) ما يحدث من تقدم فى الأوضاع ·

وذلك فى إطار تقييم سياسات الحكومة الأمريكية التى تضعها للتنفيذ أو قامت بتنفيذها ومن ثم مراجعتها ، ومن هذه السياسات : (الاستفسار الديبلوماسى - الاعتراض الديبلوماسى ، اعتراضًا علنيًا من خلال إجراءات عملية - تأجيل أو إلغاء برامج التبادل الثقافى أو العلمى - تأخير أو إلغاء الزيارات الرسمية ، وتخفيض المخصصات المالية فى برامج المساعدات أو إلغاء بعض منها - فرض عقوبات تجارية) أما إذا حدث تقدم فهناك بعض الإجراءات التى تمنحها الحكومة الأمريكية ·

- دراسة تأثير التوصيات على الجاليات الدينية والأفراد ·
- المراقبة والمتابعة للوقائع والملابسات الخاصة بانتهاكات الحرية الدينية ، والتشاور مع المجموعات المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ، بما فى ذلك الكنائس والجاليات الدينية الأخرى ·

يلاحظ مما سبق وبمراجعة أسماء أعضاء اللجنة : الثقل المدنى لهؤلاء الأعضاء والدور الحزبى فى الاختيار والمهام المطلوب تنفيذها ، كما يلاحظ الطبيعة الدولية للجنة أمريكية ·

ويشار هنا إلى ما جاء على لسان رئيس اللجنة التى قدمت إلى مصر فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٦م ، وفى إطار تعريفه باللجنة ما نصه :

··· « إن اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية ، كيان مستقل ، يمثل الحزبين (الكبيرين فى أمريكا) ، تقدم النصيحة لحكومات الولايات المتحدة فى قضايا تخص الحرية الدينية حول العالم · أعضاؤها ليسوا رسميين يعملون فى الإدارة (الأمريكية) ، ولكن مواطنين مستقلين عينوا لتقديم

<=

١ ـ الزيارات الميدانية •
٢ ـ إعداد تقارير سنوية •
٣ ـ الاستجابة العملية للحالات الحادة •

وقد أوجب القانون أن يقوم السفير المعنى بإصدار تقرير سنوى فى سبتمبر من كل عام ، وأن تقوم اللجنة بإصدار تقرير سنوى يصدر فى مايو من كل عام • وبالفعل أصدر السفير تقريرين ، الأول فى سبتمبر من عام ١٩٩٩ ، والثانى فى سبتمبر ٢٠٠٠ ، كما أصدرت اللجنة تقريرها الأول فى مايو ٢٠٠٠ ، وحول محتوى وطبيعة تقريرى السفير واللجنة يمكن أن نذكر ما يلى :

□ **التقرير السنوى للسفير ويتضمن :**

- مقدمة : تبرز الخبرة الأمريكية فى مجال الحرية الدينية •
- خلفية تاريخية حول اهتمام أمريكا بهذا الموضوع وكيف تم تشريع قانون خاص بالحرية الدينية •
- دور لجنة الحرية الدينية •
- التأكيد على أن الحرية الدينية هى حجر الزاوية للديمقراطية •

=

النصح للرئيس ووزير الخارجية والكونجرس ••• والتوصية بسياسات تهدف إلى تقدم الحرية الدينية •••»•

The U.S. Commission on International Religious Freedom is an independent, bipartisan body that advises the government of the United States on issues related to religious freedom around the world. Its members are not administration officials, but private citizens ••• to advise the President, Secretary of State, and Congress ••• to recommend policies to promote religious freedom •••

ويؤكد ما سبق وأشرنا إليه عن الطبيعة الخاصة لهذه اللجنة ودورها وأهمية فهم ما تقوم به فى إطار إعمال القانون ، كذلك الثقل الذى يمثله كل عضو يشارك فى أعمال هذه اللجنة وأنها متجاوزة الحزبية بصورتها المباشرة وترتبط بدرجة أو بأخرى بجماعات الضغط المؤثرة ، خاصة الأصولية والتى يتضح مدى تأثيرها فى فقرات عديدة من التقارير التى تم إصدارها خلال الأعوام الماضية كذلك فى البيانات الصحفية لأعضاء اللجنة •

- الملامح الأساسية للتقرير ٠

- نبذة عن كيفية إعداد التقرير ولماذا ٠

□ **التقرير** : حيث يستعرض أوضاع الدول فى مجال الحرية الدينية ، ويرصد درجة السوء أو التحسن فى ضوء تصنيف يتم تقسيم الدول تبعًا له ٠

- الإجراءات التى اتخذتها أو المزمع اتخاذها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ٠

استعراض الدول ؛ حيث يتم تقديم تقرير عن كل دولة ٠

وقد اتبع التقرير فى تقسيم الدول التصنيف التالى :

□ دول سلطوية وشمولية تمارس اعتداءات على المعتقد الدينى وحرية ممارسته ٠

□ دول معادية للأقلية أو أديان غير معترف بها ٠

□ دول تهمل التمييز / الاضطهاد الذى يمارس ضد الأقلية أو الأديان غير المعترف بها ٠

□ دول بها تشريعات تمييزية أو سياسات ضارة لأديان محددة ٠

□ دول تصف بعض الأديان ، خطأ ، بارتباطها بعبادات وطوائف خطرة ٠

التقرير السنوى للجنة الحرية الدينية(*) ويتضمن :

مقدمة :

- تبرز بدء عمل اللجنة وتعود بها إلى اللجنة التى شكلت عام ١٩٩٧ وسميت

(*) سوف نعتمد هنا على التقرير التحليلى الشامل الذى أنجزته اللجنة الاستشارية للحرية الدينية فى مايو ١٩٩٩ - قبل حلها وإعادة تشكيلها بحسب القانون - ويتضمن حصيلة خبرة اللجنة منذ تأسيسها باسم لجنة الشريط الأزرق عام ١٩٩٧ وقبل إصدار القانون ثم ما ترتب على إصدار القانون من توجيهات وتكليفات ٠ ويعد هذا التقرير هو الأساس الذى بنى عليه تقرير اللجنة الأول الذى صدر فى مايو ٢٠٠٠ عقب إعادة تشكيلها بموجب القانون ٠

بلجنة الشريط الأزرق قبل إصدار القانون فى أكتوبر ١٩٩٨ ، واستمرارها فى عملها بعد إصدار القانون بآلية معينة .

- تبرز دور اللجنة فى متابعة ومناقشة أحوال الحرية الدينية فى العالم والتوصيات التى تقوم بإرسالها للإدارة الأمريكية ، ووضع المعايير التى يتم بها قياس حالة الحرية الدينية فى البلدان المختلفة كذلك اللجان الفرعية التى تقوم بتشكيلها لمهام معينة .

- كل ذلك فى ضوء الخبرة الأمريكية فى الحرية الدينية والمواثيق الدولية المتتالية .

حصيلة المناقشات : يتم صياغة حصيلة المناقشات ، بعد كتابة خلفية تاريخية حول القانون ودور اللجنة خلال هذه الفترة ، ثم تحديد المعايير التى على أساسها يتم تقسيم الوضع فى كل بلد وذلك من خلال ٤ أدوات :

(أ) المعاهدات .

(ب) الإعلانات الدولية .

(جـ) تفسيرات سلطة البلد للمعاهدات .

(د) ما يترتب على ما سبق من التزامات سياسية لابد من الدول الاضطلاع بها .

- تعريف العنف الموجه ضد الحرية الدينية وأشكاله وأسبابه .

- رصد ملاحظات عملية للجنة نتيجة للزيارات الميدانية وما تستلمه من تقارير .

- تقديم توصيات للإدارة الأمريكية .

- تدرس اللجنة الأدوات المتاحة لدى الحكومة الأمريكية حيث توجه النظر إليها وتوصى باستخدامها ، كما تضع البدائل المختلفة .

- تطرح توصيات محددة للتنفيذ على كل الأطراف المعنية :

* الإدارة الأمريكية .

* الكونجرس .

* السفارات ·

* مركز التدريب القومى للشئون الخارجية ·

- تشكيل اللجان الفرعية مثل :

- لجنة اللاجئين ·

- لجنة للحوار مع المعنيين ·

- لجنة لكيفية وفاعلية استخدام الأدوات الخاصة بالسياسة الخارجية ·

وقد أرفق بالتقرير جدول تفصيلى للوسائل التى يجب أن تتبعها السياسة الخارجية الأمريكية لضمان الحريات الدينية وذلك فى المجالات :

- الديپلوماسية ·
- السياسية ·
- الثقافية ·
- الاقتصادية ·
- العسكرية ·

وقد تم تصنيف الوسائل إلى نوعين :

وسائل ودية تعتمد على الإقناع - Friendly, Persuasive ·

وسائل عدائية تعتمد على القسر - Hostile, Coercive ·

إن العمل بين الجهات المعنية يتم بانسجام كامل وبمنهجية واحدة ، حتى المفردات المستخدمة والتوجيهات ، وتوضح لنا دورة التقارير والمناقشات والمشورات هذا الأمر · ويقرب لنا الشكل التالى إلى أى مدى التداخل بين كل الأطراف ·

ويلاحظ كيف أكد التقرير السنوى الثانى الذى أصدره السفير المعنى بالحرية الدينية على الدور الذى لعبته المنظمات الدينية فى إصدار القانون ، كذلك دورها فى تطوير وتشكيل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان فى العالم · **ويشار هنا إلى أن السفير روبرت سيبل الذى عين سفيرًا للحريات الدينية**

كان على رأس أهم هيئة مسيحية أصولية على مدى أحد عشر عامًا وانتخب الرجل الكنسى الأول عام ١٩٩٤ ٠

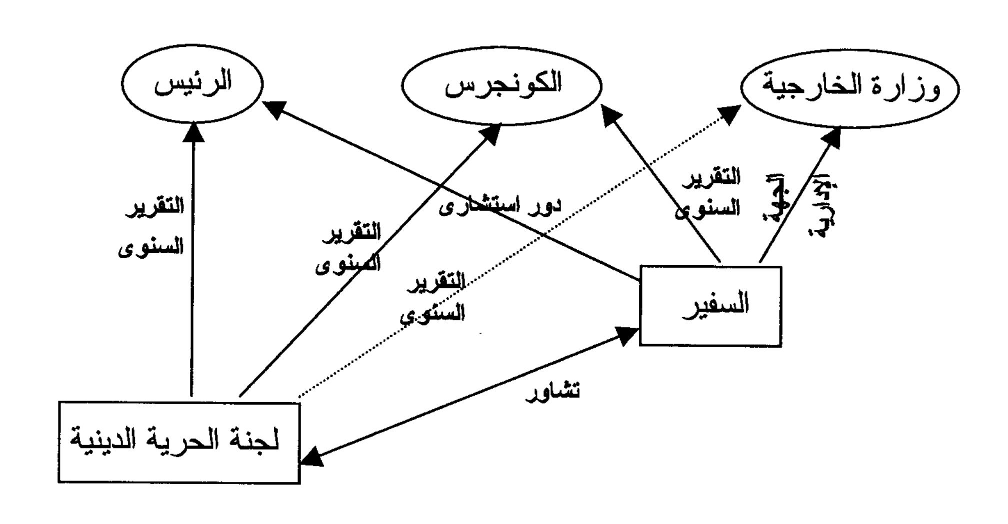

شكل رقم (٣)

أما عن وضع مصر فى هذه التقارير فإنها توضع ضمن التصنيف الثالث (دول تهمل التمييز / الاضطهاد الذى يمارس ضد الأقلية) وعلى الرغم من أن التقرير هذا العام قد رصد تحسنًا فيما يتعلق باحترام الحكومة للحرية الدينية ، إلا أن هناك بعض الملاحظات التى يمكن رصدها :

١ ـ لم يزل التقرير الخاص بمصر ينطلق من رؤية للأقباط باعتبارهم أقلية ، على الرغم من تأكيد التقرير للمرة الأولى على أن المسلمين والأقباط يشتركان معًا فى نفس التاريخ ، ولهما نفس الهوية القومية ، ولهم نفس الجذر العرقى ، ولهم ثقافة واحدة ، ويتحدثون نفس اللغة٠ الأمر الذى يعكس تأرجحًا فى محاولة التركيز على الأقباط باعتبارهم أقلية لها سمات خاصة من جهة ، وفى الوقت نفسه التأكيد التكاملى من جهة أخرى٠

٢ ـ التركيز على التعامل مع الأقباط باعتبارهم كتلة واحدة ذات مصالح واحدة٠

٣ ـ التركيز على الأقباط فقط دون غيرهم٠

٤ ـ إدخال موضوع معاداة السامية بشكل مفاجئ فى سياق التقرير ، حيث تم رصد هذا الأمر فى الصحافة المصرية ، والقارئ للتقرير يشعر كما لو كان تم حشر هذا السطر حشرًا فلا صلة له بما قبله أو بعده٠ والمتابع للتقارير السابقة الخاصة بالحرية الدينية أو بحقوق الإنسان فى مصر يجد أنه دومًا يوضع هذا السطر٠

٥ ـ لم يرصد التقرير الجهود المحلية المتنوعة فى مجال الحوار والتعاون الإسلامي المسيحي بل اكتفى بالرسمي منها٠

٦ ـ وَضَّح الدور الكبير المعطى للسفارة فى إعداد التقرير ومتابعة الموضوع وأشد ما يقلق هو ما ورد فى التقرير نصًّا :

The Embassy investigates every complaint of religious discrimination brought to its attention ···

أى : إن السفارة حققت فى كل شكوى وردت إليها خاصة بالتمييز الدينى٠

٧ ـ أوضح التقرير الدور الكبير لهيئة المعونة الأمريكية فى عدد من المجالات ولكن دون الإفصاح عن تفاصيل هذا الدور وطبيعته ومجالات النشاط التى يعمل بها٠

* * *

خــاتـــمـــة

وبعد ٠٠ لقد حاولنا بشكل مكثف الاقتراب من الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومعرفة رؤيتها الفكرية وطبيعة تعاملها مع المشرع وصانع القرار الأمريكيين ، وأخذنا قانون الاضطهاد الدينى / الحرية الدينية كنموذج للدراسة يكشف الدور الذى لعبته هذه الأصولية فى التعبئة والضغط واستصدار قانون فى النهاية خاص بالحرية الدينية يتم العمل به٠ كذلك حاولنا أن نكشف ما هو خفى وراء نصوص هذا القانون والأسباب الحقيقية وراء صدوره٠ ولا شك أن المواجهة تبدأ من الداخل بتطويره إلى المتابعة الدقيقة للنصوص والتحركات المختلفة٠ فالقانون إذا كان يتخفى وراء مقولات خاصة بالحريات والحقوق - وهو أمر لا يمكن رفضه - إلا أنه فى الواقع يحمى المصالح الأمريكية ويكرسها قوة عظمى وحيدة صاحبة حق فى إدارة شئون العالم٠

* * *

المصادر

(أ) باللغة العربية :

١- سمير مرقس ، الحماية والعقاب ، الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط (من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية) ، ميريت للنشر ، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠ .

٢- چان پيارفيشو ، الحضارة الأمريكية (عرَّبه وقدَّم له خليل أحمد خليل) ، دار الفكر اللبنانى ، ١٩٩٢ .

٣- يوسف الحسن ، البعد الدينى فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الصهيونى (دراسة فى الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٠ .

٤- ريچينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية : جذورها فى التاريخ الغربى ، (ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز) ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٩٦) ، ١٩٨٥ .

٥- محمد السماك ، الصهيونية المسيحية ، دار النفائس ، ١٩٩٣ .

٦ - چيل كيبل ، يوم الله : الحركات الأصولية المعاصرة فى الديانات الثلاث ، (ترجمة نصير مروة) ، دار قرطبة ، ١٩٩٢ .

٧- جميل مطر ، أمريكا تقحم الدين فى السياسة لإضعاف الكنائس الشرقية ، جريدة الحياة اللندنية ، ١٧/١٠/ ١٩٩٧ .

٨- يوسف الحسن ، الاتجاهات المسيحية المتهودة ، ورقة مقدمة إلى ندوة التراث الإبراهيمى والحوار الإسلامى المسيحى ، الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى ومجلس كنائس الشرق الأوسط ، بيروت ، ٩-١٢ يوليو ١٩٩٨ .

٩- رضا هلال ، المسيح اليهودى ونهاية العالم ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠٠ .

(ب) باللغة الإنجليزية :

1- (New Christian Right) In Peter Beyer, Religion and Globalization - Sage Publication, London, 1999, pp. 114 – 134.

2- William Martin, With God On Our Side : The Rise of The Religious Right In America - Broadway Books, 1996.

3- Ralph Reed, Active Faith : How Christians Are Changing The Soul Of American Politics - The Free Press, NY. 1996.

4- Paul Marshall, Their Blood Cries Out - Word Publishing, 1997.

5- Jeff Haynes, Religion In Global Politics - Longman, 1998.

6- J. Casanova, Public Religions In The Modern World - University Of Chicago Press, 1994.

7- Peter Willetts (Ed.), Pressure Groups In The Global System St. Martin s Press, New York, 1982.

* * *

فهرس الكتاب